استراتيجية صناعة السياحة في العراق ودورها في تحقيق التنمية الشاملة

م. أحمد عثمان محمد – قسم تقنيات ادارة المواد

معهد الادارة/ الرصافة

pfkvmxc@gmail.com

المستخلص:

تمثل السياحة اهمية كبرى للعديد من دول العالم بالرغم من قوة وتنوع اقتصاد تلك الدول لما يشكله القطاع السياحي من مردودات وعوائد اقتصادية سياحية تساهم في دعم الاقتصاد القومي وتؤثر في نمو ميزان المدفوعات والناتج المحلي الاجمالي للبلد, ناهيك عن تطوير العلاقات بين الشعوب والعمل على زيادة التواصل الثقافي المتبادل بين كل دول العالم. وعلى الرغم مما يمتلكه العراق من كل المقومات السياحية المتنوعة والمنتشرة في جميع ارجائه الا انه يعاني من الاهمال على مدار كل السنوات السابقة ولم يُستغل القطاع السياحي بالشكل الصحيح نتيجة السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة ناهيك عن الحروب والاوضاع الامنية الغير مستقرة, كل هذا اثر بشكل مباشر وسلبي على تطور القطاع السياحي في العراق, لذلك نجد ان قطاع السياحة بحاجة الى اعداد خطط سياسية, تنموية ودراسة واسعة ورؤية صحيحة في مختلف المجالات من اجل النهوض في الواقع السياحي في العراق ومواكبة الدول المتقدمة سياحيًا او على الاقل دول الجوار.

الكلمات المفتاحية:(استراتيجية, صناعة السياحة في العراق).

The tourism industry strategy in Iraq and its role in achieving comprehensive development

M. Ahmed Othman Mohamed / Department of Materials Management Technologies
Management Institute / Rusafa

Abstract:
Tourism is of great importance to many countries of the world despite the diversity of their economies, because the tourism sector represents in terms of economic returns and returns that contribute to supporting the national economy. Tourism make power and development of relations between people and work to increase mutual cultural contact between all countries of the world. Despite what Iraq possesses of all various tourism potentials, it suffers previous years has not been properly exploited by wrong policies of successive governments. Therefore, we find that the tourism sector in Iraq needs to prepare political development plans in order to advance the tourism reality and pace with other countries, or at least, countries nearby.
Key words;(Strategy, tourism in Iraq).

المقدمة:

تمثل السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في البلدان التي تمتلك مواقع سياحية، او لديها مقومات الجذب السياحي وإمكانياته التي يتم التردد اليها وزيارتها من قبل السياح، لذا فإن وجود الخطط التنموية والعلمية المبنية على أسس صحيحة يمثل البداية لانطلاق ونجاح أي جهد سياحي يهدف الى اجتذاب المزيد من السياح ويحقق اقصى مستوى من الايرادات فعلى المستوى المحلي تمثل المرافق السياحية في العراق الثروة الحقيقية الدائمة إذا ما تم تطويرها والعناية بها ، والاهتمام بها من ناحية التسويق وترويج وتهيئة الخطط الإدارية الصحيحة فالقطاع السياحي يعد من أهم القطاعات في العراق لما له من دور كبير في إرساء أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولما يوفره من فرص لتشغيل الأيدي العاملة ، وهو مصدر من المصادر الرئيسة للحصول على العملات الأجنبية التي تعزز الدخل القومي الاجمالي للبلد.

والسياحة كما هي القطاعات الاقتصادية الأخرى تحتاج مقومات الصناعة فيها الى الادارة الرشيدة من اجل توفير قوة ديناميكية تساهم في توجيهها نحو مجالات النشاطات المفيدة. ان هذا البحث هو محاولة لتوضيح كيفية ادارة القطاع السياحي العراقي، وكيفية ادارة المكونات الاستراتيجية للسياحة، ومن هي الجهات المسؤولة عن إدارة وتوجيه هذه المكونات، وكيف يؤثر ذلك في تنشيط السياحة, ومن ثم رؤية مستقبلية للسياسة السياحية في العراق.

المبحث الأول:

أولا- مشكلة البحث:

١. لا يزال قطاع السياحة في العراق يعاني من العديد من المشاكل لعل من اهمها : عدم وجود طلب حقيقي على السياحة في العراق ؟

٢.غياب دور السياحة في العراق الذي يواجه الكثير من الصعوبات التي حالت حتى الآن دون وصولها إلى المستوى المطلوب الذي يلائم ما يملكه العراق من مقومات الجذب السياحي التي تجعله من الدول الرائدة في مجال السياحة.

٣.عدم وجود خطط تنموية وكوادر متخصصة في المجال السياحي للنهوض بهذه الصناعة مما انعكس سلبا على تقديم منتوج سياحي متكامل ومتنوع وغني بالأنشطة السياحية الملائمة لمقومات الجذب السياحي.

ثانياً – اهمية البحث :

لقد اختير القطاع السياحي في العراق كمجال للدراسة لاكتسابه اهمية، ولاسيما من ناحية المورد البشري لكون السياحة هدفها الرئيس هو تحقيق نوع من الترفيه المتعه الذاتية لشخص وخلق اتصال اجتماعي بين المجاميع الوافدة مع بعضها الآخر.

ويمتلك العراق كل مقومات الجذب السياحي وامكانياته فهو يعد من الدول التي تمتلك ثروة من السياحة المتنوعة. ومن هنا تنبع اهمية البحث في دراسة واقع العرض والطلب السياحيين في العراق وتحليلها من خلال توفير الخدمات المتنوعة التي تعمل على تحقيق اعلى درجات الاشباع لحاجات السائح ورغباته المالية والمستقبلية.

وفي حال تم استثمار السياحة بشكل صحيح فسيوفر ذلك الحصول على مستوى جيد من الدخل القومي والذي يمكن ان يحقق فائدة كبيرة للبلد كما انه سيساهم في تحسين مستوى التعليم ويحل جزء كبير من مشكلة البطالة ويطور البنى التحتية.

ثالثا- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة السبل التي تؤدي إلى زيادة إعداد السياح عموما في العراق، وكذلك سبل تطوير الخدمات السياحية والخدمات التطويرية الإدارية الأخرى بهدف تحقيق المساهمة الفاعلة للقطاع الصناعي السياحي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ولاسيما بعد ما مر به من أحداث عصيبة أدت إلى اختلال اوضاعه الاقتصادية وتأزمها مما يستوجب تفعيل القطاعات المنتجة للنقد الاجنبي بغية عدم الاعتماد الكلي على الاقتصاد وحيد الجانب.

رابعا - فرضيات البحث:

١. لم تؤد السياحة في العراق دورا فاعلا في تمويل التنمية الاقتصادية و توفير النقد الأجنبي بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية وتردي نوعية الخدمات السياحية.

٢. عدم وجد استراتيجية واضحة في مجال صناعة السياحة في العراق سواء كانت من حيث العرض ام الطلب السياحي.

خامسا- منهجية البحث:

يتناول بحثنا أهم الإجراءات الكفيلة لتحقيق أهداف البحث الحالي من حيث تحديد مجتمعه ومتغيراته واستخدام اسلوب المعاينة في تحديد الاسلوب التحليلي المناسب.

سادسًا- إسلوب البحث:

اعتمدنا الاسلوب الوصفي الكيفي في كتابة فقرات البحث كون هذا الاسلوب هو الانسب كون الدراسة تجمع بين السرد التاريخي والتحليل المنطقي لموضوع الدراسة.

فقرات الاستبيان :

اولا- مجتمع البحث وعينته:

أ- مجتمع البحث: يشمل مجتمع البحث اختيار مجموعه من الافراد يعملون في الشركات السياحية بصوره عشوائية ويبلغ عددهم خمسين شخصا ومن شرائح المجتمع العراقي المختلف.

ب- عينة البحث: لقد تم اختيار عينه من الافراد المشمولين بشكل عشوائي وبلغ عدد افرادها خمسين فردا ومن جميع الاعمار ويعملون في القطاع السياحي.

ت- وصف الاختبار: يتكون الاختبار من جزئين ، الاول يمثل عدد الفقرات التي تخص أهداف البحث. والجزء الثاني: نتائج تحليل استبيان البحث.

المبحث الثاني

نظرة عامة على السياحة

المفهوم والنشأة:

تعتبر السياحة نشاط وظاهرة انسانية وحاجة اجتماعية تخلق ظرفًا افضل للحياة الانسانية لكونها عاملًا من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في جميع البلدان.

والسياحة تعمل على تدعيم التفاهم بين الشعوب والاهتمام بالتراث الحضاري في العالم وزيادة التعرف على القيم الثقافية بخلقها ظروف افضل للحياة الانسانية على المستوى الدولي في اغناء الشخصية الانسانية وتنظم نشاط الانسان للاستفادة من وقت الفراغ وتسهل الاتصالات والتفاهم بين ابناء المعمورة.

ولذا فظاهرة السفر والسياحة هي ظاهرة إنسانية ولكي نفهمها من جميع جوانبها المختلفة

ينبغي علينا ان نستعرض ولو بشكل موجز المراحل التاريخية التي مرت بها السياحة في العراق.

أولاً – تعريف السياحة:

السياحة هي أكثر من مفهوم وكل منها يختلف عن الآخر بقدر اختلاف الزاوية التي ينطلق منها. فالسياحة في اللغة العربية تعني التنقل من بلد إلى آخر طلبا للتنزه والاستطلاع والكشف.(توفيق, ١٩٩٧: ١٠) والسياحة بعضهم ينظر لها على انها ظاهرة اقتصادية من خلال تأثيرها الاقتصادي ، بينما ينظر إليها المجتمع من خلال تأثيرها على سلوك الفرد في المجتمع، فيما ينظر السياسي لها من خلال تأثيرها على القرار السياسي واتجاهات الرأي العام ومنهم من يرى أثرها في تنمية العلاقات الدولية والانسانية . (توفيق ", ١٥)

وقد تم تعريف السياحة في المؤتمر العالمي للسياحة الذي تم عقده في روما عام ١٩٦٣ م بأنها مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية الخاصة بانتقال الأشخاص إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة بأي قصد كان عدا قصد العمل الذي يدفع أجره من داخل البلد المزار" . (أبو رباح ، ١٩٧٦: ٢٥)

وبذلك يمكن ان نتوصل إلى ان مفهوم السياحة تشترك في الخصائص الآتية :

أ- انها عملية انتقال الأفراد أو الجماعة من مكان معين إلى آخر لمدة محدودة ومؤقتة ثم العودة إلى مكانهم الأصلي من دون الحصول على عمل.

ب – انها تشبع حاجة ملحة بالمتعة والبهجة والراحة والتغيير.

ت- انها تعمل على توطيد أواصر العلاقات والمعرفة بين الشعوب . (توفيق : ٢٨)

ثانيا – نشأة السياحة وتطورها :

لا يمكن دراسة أي ظاهرة أو علم بدون العودة الى النشأة والتاريخ ، ومن هذا الجانب سيتم التعرض بصورة مختصرة للمراحل التاريخية التي مرت بها عملية نشأة السياحة وتطورها ، والمراحل منذ القدم ولحد الآن.

١.السفر في العصور البدائية:

ويقصد هنا في المراحل البدائية ما قبل التاريخ أي المراحل التي عاش فيها الإنسان قبل التدوين والتي سميت بالعصور الحجرية، وتبدأ هذه المرحلة منذ نشأة

الخليقة حتى الألف الخامس قبل الميلاد أي حتى ظهور فجر حضارات وادي الرافدين والحضارة الفرعونية في مصر حيث كانت ابرز سمات هذه المرحلة عدم وجود اثر للحكومات والدول ولا للجيوش ولا القوانين والأنظمة ولا وجود للنقود ووجود للملكية الفردية، وأيضا لا وجود للمعاملات التجارية (البيع والشراء) وعدم تكامل الوازع الديني.

. (العزاوي ، ٢٠٠٣: ١٥)

إنَّ نشوء الحضارات في اقاليم مختلفة كالحضارة السومرية والبابلية والاكدية والاشورية وغيرها في العراق والحضارة الفرعونية في مصر وكذلك نشوء الحضارات الاخرى كالفينيقيين الذين بدأو بإستخدام القوارب الشراعية بشكل مثقف لأغراض النقل وكذلك نشوء الحضارات اليونانية والمايانية والرومانية, حيث بدأ الاهتمام في هذه الاوقات بتشييد الطرف واصبح السفر ممكنًا ونتيجةٌ لذلك كانت هناك علاقات متبادلة بين القبائل والدويلات المختلفة والتي تكون احيانًا متجاورة وقد تكون بعيدة وكان هذا التفاعل له تأثير عميق في مصير الاقاليم المتجاورة من حيث التجارة والحروب كذلك كان حافزًا كبيرًا للتجار للقيام برحلات بعيدة بحثًا عن السلع النادرة حيث ظهر نظام المقايضة اي مبادلة السلع بين الجماعات واصبح التنقل بين المراكز التجارية هو حافز التجار لمبادلة السلع فكان للتجارة دور كبير وباعث على التنقل والسفر. (البكري: ١٩٧٢: ١٥).

٢.مرحلة العصور الوسطى:

هذه المرحلة تمتد إلى القرن الرابع عشر الميلادي حيث بقيت كلمة السياحة بمدلولها الحالي غير معروفة لدى الشعوب مع استمرار الاتجاه نحو السفر للتجارة والحج والرحلات الاستكشافية والدراسة.

وقد تفرد العرب في الفترة ما بين القرن الثامن والرابع عشر في تطوير مبادئ السياحة ووضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة وقد برزت في هذه الفترة مدينة بغداد وأصبحت مركزا مهما من مراكز المدن الثقافية والحضارية وجذبت إليها المثقفين

والأدباء والعلماء من جميع انحاء العالم, وخير مثال على ذلك انشاء المدرسة المستنصرية من قبل الخليفة العباسي المستنصر بالله عام (٦٢٥هـ\١٢٢٧م).
(العزاوي:30)

وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم الذي كان يدور في فلك تلك الحضارة ، وقد ترك هؤلاء الرحالة وثائق سياحية فذة، من أشهرهم في تلك العصور الرحالة. (ابن بطوطة) و (ابن جبير) وغيرهم.

وبعد ذلك قام الايطالي (ماركو بولو) في القرن الثالث عشر الميلادي برحلة الى الصين

وكانت فلسطين بداية رحلته ثم ارمينيا ثم انحدروا بطريق ارض الجزيرة إلى الخليج العربي ثم اتجهوا إلى بكين (الصين). (أبو رحمة ، ٢٠٠١: ٢١).

وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئه من طلبة العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم والدراسة، والتعرف على النظم السياسية الموجودة في الدول الاخرى، كذلك التعرف على العادات وتقاليد الشعوب في هذه الدول. (توفيق: ٣٠)

٣.السياحة في العصور الحديثة:

اشتهر في هذا العصر ما يسمى الاستكشافات الجغرافية مثل اكتشاف:

- كريستوفر كولومبس لأمريكا عام ١٤٩٢.
- رحلة فاسكو دي كاما التي كشف فيها رأس الرجاء الصالح.
- رحلة ماجلان حول العالم في القرن السادس عشر.

اما مرحلة الثمانينات والتسعينات وما تلاها فقد بدأت صناعة السياحة تؤثر تأثيرًا كبيرًا بكل مرافق اقتصاديات العالم وبدأت صناعة السياحة تتوسع لتقديم خدمات خاصة واخرى عامة وكذلك انواع السياحة تنوعت ايضًا وتشعبت وبدأت مرحلة السياحة الترفيهية واضحة المعالم.

وقد اعتبرت مرحلة التسعينات وما تلاها بأنها عصر المعلوماتية والاتصالات حيث حصل تطور كبير في القدرات الشرائية للمواطنين وبدأ الناس يبحثون عن

مجالات لقضاء الوقت واصبحت صناعة السياحة تدر اموالًا طائلة تستفيد مها اقتصاديات الدول.

(الطائي: ٢٠٠١: ٥٧)

المبحث الثالث

واقع السياحة في العراق

أولا – مقومات السياحة في العراق :

إنَّ السياحة في العراق تتمتع بمميزات تنافسية ديناميكية وذلك بسبب ما يمتلكه العراق من ثروات سياحية متنوعة وتعتبر فريدة احيانًا بين دول العالم ولكن للاسف لم تُستغل هذه الثروات الى الان, حتى ضمن خطط التنمية الوطنية لم يتم تناول الجانب السياحي ولم يوضع ضمن برنامج عمل مشترك لدعم الاقتصاد الوطني وتطوير البنى التحتية في العراق.

وعلى الرغم من كل هذه المعوقات التي يمتلكها العراق ولكن ظل القطاع السياحي متواضعًا وخجولًا في امكانياته بالمقارنة مع دول الجوار, لذا يتطلب من الحكومة والنظام السياسي العراقي وخاصَّة بعد ما مر به العراق في الاوان الاخير من ازمات اقتصادية وسياسية فعلى الحكومة العراقية اتخاذ سياسيات واستراتيجيات تفضيلية للتنمية السياحية في مختلف جوانبها ووضع مواصفات وقياسات للمنتج السياحي المحلي لكي يستطيع القطاع السياحي من الصمود في وجه كل المنافسات سواء كانت اقليمية او دولية.

ثانيًا– تأثير السياحة على الدخل القومي:

تمثل السياحة في العراق ولاسيما السياحة الدينية والتاريخية ثقلًا كبيرًا ولهما مستقبل زاهر في الطلب الخارجي وهي في الظروف الاعتيادية حيث يتوقع ان توفر عائدات سنوية تم تقديرها بنحو (١٥٠) مليون دولار سنويًا بإفتراض توفير امكانات لتحفيز الطلب من خلال توفير كافة التسهيلات السياحية خارج وداخل البلد ومع عودة الامور الى مجراها الطبيعي.

(مكتب الاستشارات الادارية والاقتصادية والاحصائية, ١٩٩٢, ١٩٢)

يؤثر الانفاق السياحي في الاقتصاد القومي وان العلاقة لها اثر كبير بين الانفاق السياحي والدخل القومي للدولة السياحية حيث تكون هذه العلاقة طردية فكلما زاد الانفاق السياحي زاد الدخل القومي للدولة السياحية والعكس صحيح, ولكن تتوقف تلك الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الانفاق على الشهرة السياحية لتلك الدولة بصفة اساسية فكلما كانت الشهرة السياحية للدولة كبيرة بصفة اساسية كلما كانت الشهرة السياحية كبيرة في الاواسط السياحية العالمية وبالتالي سوف تؤدي لتدفق السياح عليها بأعداد كبيرة ومن ثم يزداد الانفاق السياحي فيها وهذا ما يؤثر بالتالي على دخلها القومي.

وقد ساهم القطاع السياحي في الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠ في دعم ميزان الاقتصاد العراقي حيث تمكن القطاع السياحي في تلك الفترة من تحقيق ايرادات سنوية بلغت بحدود (١٤١٧,٩٦٨) مليون دينار عراقي حيث بلغت اقيام مصروفات هذا النشاط بحدود (١٣٦٧,٩١) مليون دينار عراقي وللمدة ذاتها حيث بلغت المكاسب السياحية الصافية (٤٩,٩٨) مليون دينار عراقي.

(مكتب الاستشارات الادارية والاقتصادية والاحصائية: ١٠٠).

إنَّ الازمات المتعاقبة التي مر بها العراق والقرارات السياسية الغير صحيحة التي ادخلت العراق في حروب وكان نتيجة هذه الحروب هو الحصار الاقتصادي الذي ادخل العراق نفقًا مظلمًا شمل جميع مجالات الحياة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او صحية او بيئية او ثقافية..... الخ. ان العقوبات التي فرضت على العراق في التسعينات ادت الى صعوبة تصدير النفط وادخلت العراق في عزلة دولية مما نتج عنه اثار سلبية مباشرة على جميع القطاعات الاقتصادية في العراق ومن ضمنها السوق السياحية العراقية من حيث العرض والطلب وانتاج واستيراد وتصدير وخاصة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ حيث تأثر القطاع السياحي بنسبة كبيرة وكما موضح في الجدول ادناه النسبة الضئيلة من النشاط السياحي في الدخل القومي العراقي حيث وصلت الى ٠,١% عام ١٩٩٠ ومن ثم انخفضت الى ٠,٠٠٠٢% وبلغ مجموع العوائد السياحية

طيلة المدة ١١٠,٠٩ مليون دينار وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠ مليون دينار عراقي فقط.

الجدول رقم (١) يوضح النسبة الضئيلة للنشاط السياحي من عام ١٩٩٠-٢٠٠٠ (فترة الحصار الاقتصادي)

السنة	العوائد السياحية مليون دينار عراقي ١	الدخل القومي مليون دينار عراقي ٢	الاهمية النسبية للعوائد السياحية %
١٩٩٠	٥٢.٨	٤٦٣٨٧.١	٠.١١
١٩٩١	٩.١	٣٥٩٢٢.٢	٠.٠١
١٩٩٢	١٢.٨	٩٩٦٤١.٣	٠.٠٢
١٩٩٣	٧.٣	٢٦٩٨٠٤.٧	٠.٠٠٣
١٩٩٤	٧.٦	١٤٤٠٩٥٧.٧	٠.٠٠٠٥
١٩٩٥	٥.٤	٥٨٠٧٣٧٤.٨	٠.٠٠٠٠١
١٩٩٦	٤.٨	٥٦٤١٤٢٤.١	٠.٠٠٠١
١٩٩٧	٤.٢	١٢٢٣٥٤٨٠	٠.٠٠٠٠٣
١٩٩٨	٤.٥	١٤٠١٢٤٢٢٢	٠.٠٠٠٣
١٩٩٩	٠.٣	٣١٢٧١٠٤٨.٤	٠.٠٠٠١
٢٠٠٠	٠.٦	٤٥٥٣٤٦٣٤.٧	٠.٠٠٠٢
المجموع	١١٠.٩ مليون دينار		

المصدر: البنك المركزي, المديرية العامة للاحصاء, قسم احصاء ميزان المدفوعات من ١٩٩٠-٢٠٠٠.

ومن خلال الارقام نلاحظ اثر النشاط السياحي في دعم الاقتصاد العراقي, ونتيجة الحصار وحاجة البلد للعملة الصعبة لإرتفاع الدولار وما له من اثر كبير في انخفاض قيمة الدينار العراقي مما ادى الى تغيير سياسة الدولة تجاه القطاع السياحي المهم لما يدره عليها من عملات صعبة فكان هناك توجه نحو الاهتمام بالسياحة الدينية لجلب العملة الصعبة من انحاء العالم لتغذية الاقتصاد العراقي وبالفعل فقد استطاع من الحصول على ملايين الدولارات عن طريق السياحة الدينية. ان السياحة بالعراق بشكل عام يمكن ان تكون مصدرًا رئيسيًا بعد النفط لزيادة النفقات المالية للبلد ودخول مصادر كبيرة من العملات الاجنبية وبالتالي يكون هذا القطاع مصدرًا لكسب العملات الاجنبية التي تدعم ميزان المدفوعات وايضًا تنمي البنى التحتية للبلد وتوفر فرص عمل للعاطلين. (الطائي: ٦١).

وبعد عام ٢٠٠٣ اعلنت وزارة الثقافة والسياحة ان عدد السياح الذين يدخلون العراق بدأ في التزايد حيث وصل الى ٥ ملايين سنويًا فلو قامت الحكومة العراقي بأستقطاع مبالغ عن دخول هؤلاء السياح وخاصًة اثناء الزيارات الدينية لكانت له مردود اقتصادي كبير الا ان دخول البيروقراطية, والفساد الحكومي ساهم في تعطيل كل الاجراءات التي من شأنها تنمي هذا القطاع المهم وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني, ان السياحة في العراق تحتاج لمساندة جهات حكومية حقيقية بهدف استثمارها بالشكل الصحيح الا ان الفساد الاداري والتعددية في اتخاذ القرارات وعدم تطبيق القوانين بشكل صحيح من قبل الجهات الحكومية ساهم بإيقاف قرار استقطاع ١٠ دولارات من جميع السياح الداخلين للبلد وذلك بسبب وجود تعارض في تطبيق القوانين بين وزارة الداخلية والخارجية والمنافذ الحدودية والشركات السياحية.

(الانصاري ٢٠١٨: ١٨)

وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد السياح الداخلين للعراق في التزايد, حيث بلغ عدد السياح العرب (١٠٨٤٧) سائح في حين بلغ عدد السياح الاجانب الوافدين (١١٧٥٢٧٨٣) سائح, وعلى الرغم من عدم امتلاك العراق الامكانيات السياحية حيث شكلت هذه الارقام ثقلًا كبيرًا عليه فلو تم استغلالها سياحيًا لأدرت على العراق

مردودات مالية كبيرة لساهمت في حل جزء من مشاكل العراق الاقتصادية, فالطاقة الاستيعابية لا تكفي لكل هؤلاء السياح حيث ظهر هناك نقصًا وخللًا واضحًا في كل الخطط التنموية السياحية وضعف الرؤية التنموية لتنشيط وتفعيل هذا القطاع المهم (السياحي) ودمجه مع القطاع النفطي لتمويل ميزانية الدولة ورفع كفاءة السوق العراقية وبالتالي حل مشكلة العاطلين عن العمل والعمل على تحقيق صناعة سياحية رصينة تهدف الى نمو الاقتصاد العراقي. (طارق: ٢٠١٣: ٣٠).

ثالثًا – معوقات العمل السياحي في العراق:

يعتبر العراق من الدول النامية التي تواجه العديد من المشاكل في القطاع السياحي فالحكومات المتعاقبة لم تعطي اي اهتمام لهذا القطاع المهم على الرغم من امكانية العراق الطبيعية والتاريخية والبشرية الغير مستغلة, فالسياحة كنشاط اقتصادي لا يمكن ان يغض النظر عنه كأحد مكونات السياسة الاقتصادية للبلد. الا ان الازمات السياسية والاقتصادية والتحديات التي واجهت العراق تركت اثرًا كبيرًا على المجتمع العراقي وكان التحدي الاكثر تعقيدًا في مجال السياحة. (عبد الرزاق : ١٩٥)

إنَّ صدور مثل هذه القوانين ساهم في مرحلة عمل السياحة والعمل على حلها وضمها الى وزارات من غير تخصصها ساهم في تراجع دور السياحة في العراق حيث لا توجد وزارة او هيئة متخصصة في العمل السياحي .

في السبعينيات وبداية الثمانينيات سجل العرض السياحي تطورا ملحوظا وبات العراق يمتلك شبكة من الفنادق الممتازة وفنادق من الدرجتين الأولى والثانية في محافظاته، ناهيك عن كافة التحسينات التي تحققت بالفعل في المواقع الأثرية والمناطق السياحية الأخرى.

ولقد واجهت الحركة السياحية في العراق معوقات ساهمت في عرقلة عملها وابتعادها عن واقع العمل الفعلي وتلاشيها . (العزاوي : ٦٥) . ففي الثمانينيات من القرن الماضي أدت الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ –١٩٨٨ دون إكمال الاستثمارات السياحية وتحقيق الأهداف المخطط لها، (في عام ١٩٨٩) اي سنة بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية اذ بلغ عدد الزائرين (١,٠٢٥,١٤٩) زائرا, منهم نسبة

تتراوح ٧٠%-٨٠% منهم من السياح, اخذت هذا النسبة بالتنازل التدريجي وخاصة بعد عام ١٩٨٩ الطرق المتقطعة الساخنة التي اغلقت عام ١٩٩٠) (الحوري:١٣)

ففي عام ١٩٩١ حيث أدت حرب الخليج وما تلاها من أضرار مادية نتيجة الحصار الاقتصادي أثرت على الاقتصاد القومي إضافة إلى الأضرار المعنوية التي أثرت على البنية التحتية والبنية الاجتماعية، ومن ثم اثر تأثيرا كبيرا على السياحة الداخلية والخارجية في العراق نتيجة لطبيعة مقومات العرض والطلب في هذا النشاط ،وانعدام الاستقرار السياسي في العراق.

(إنَّ اعلان الاعلام العراقي عن استخدام الاسلحة ذات اليورانيوم المخصب Depeted uranium في ساحة المعركة اضافة الى الوضع الصحي المتدهور وما رافقه من حصار اقتصادي ادى الى تراجع وتدهور في كافة مرافق الحياة وخاصة من الناحية الطبيعية حيث ادى الى انتشار الامراض والاوبئة ادت هذه العوامل جميعا في تراجع الطلب السياحي وكما ان العرض السياحي هو المحرك الاساسي للطلب السياحي فأن هذه العوامل تعتبر عوامل طاردة للسياحة الوافدة ومحددة للعرض السياحي) . (الحوري:١٤)

ولم يكن لتشكيل هيئة السياحة أي دور يذكر أو نشاط نتيجة ظروف الحصار التي كان يمر بها البلد، حيث تأثر النشاط السياحي بشكل كبير وتوقف غالبية مكاتب السفر والسياحة وبنسبة تراوحت ما بين (٨٠-٩٠%) من عددها الإجمالي في العراق. وكذلك توقف الكثير من الاعمال في جميع المنشآت السياحية المختلفة باستثناء منشآت الإيواء السياحي من مطاعم، مقاهي كازينوهات سياحية ، صالات الحفلات ودور السينما ... الخ وبنسبة تتراوح مقدارها ما بين (٢٠-٢٥ %) من العدد الإجمالي لهذه المنشات في القطر . (المشهداني : ٧٠)

وقد شهدت المنشآت السياحية والآثار العراقية في جميع أنحاء العراق في فترة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إلى أعمال تخريبية مثل التدمير والحرق والسلب ، مما أدى إلى إعاقة العمل في هذه المنشآت ونتيجة للظروف التي مر بها العراق من حصار اقتصادي وأعقبه الاحتلال الأمريكي أدى هذا إلى تسريب معظم الكوادر الفنية

والمهنية التي كانت تعمل ضمن النشاط السياحي من العرب والأجانب ، مما أدى إلى جعل المنشآت السياحية في وضع حرج واثر بدوره على طبيعة أدائها الخدمي . أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعدام الأمن في العراق خلال فترة التسعينيات وما تلاها من احتلال أمريكي عام ٢٠٠٣ أثر بشكل كبير على النشاط السياحي الداخلي والخارجي للعراق كما أن انعدام الأمن وعدم الاستقرار الاجتماعي اثر بشكل كبير على تقدم الحركة السياحية في العراق حيث لم يبق اثار لسياحة باستثناء السياحة الدينية والتي انخفضت خلال فترة الاحتلال بنسبة كبيرة بسبب عدم توفر الأمن اذ ان زيادة أعداد السياح للعراق بصوره عامة مقرونة بتوفر الأمن والاستقرار السياسي تشجيع السائح على زيارة البلد. (العزاوي:٧٥).

(وقد اصاب في الآونة الاخيرة رئة قطاع السياحة في العراق بحيث الحق فيروس كورونا اضرار جسيمة شركات السياحة وبقطاع الفنادق والمطاعم والمتاجر في العراق واحال عشرات الاف من العمال الى جيوش العاطلين عن العمل).

وقبل تفشي فيروس كورونا كانت مواسم الصيف في العراق اكثر مواسم انتعاش السياحة مع ايران, في ظل تأشيرة دخول تبلغ ٤٠ دولار وشركات تتبنى برامجا متنوعة مقارنة بالسياحة في تركيا ولبنان او مصر. ناهيك عن الاف الزوار من ايران ودول عربية للعراق لغرض زيارة الاماكن المقدسة. ومع تفشي فيروس كورونا فقد الالاف من العاملين وظائفهم حيث سببت الجائحة بأغلاق ٥٣٧ فندقا في كربلاء والنجف نتيجة الانكماش التام للسياحة الدينية اثر منع دخول الاجانب خاصة الوافدين من ايران مما ادى الى تسريح ٨٤٦٨ عاملا في قطاع السياحة بالمدينة.

إنَّ موجة الكساد السياحي ضربت ايضا المطاعم السياحية في العراق مما اضطر اصحابها الى غلق ابوابها أو العمل بما لايزيد عن ١٥% من قدرتها مع تحمل الرسوم والضرائب وفواتير الماء والكهرباء والخدمات الاخرى وبالمحصلة فأن الالاف التحقوا بجيش البطالة المتنامي في العراق).

واخيرًا يمكن القول ان عدم وجود استراتيجية واضحة طويلة الامد لتنمية القطاع السياحي وقلة الاستثمارات ومحدودية الموارد المالية الموجهة من الدولة لهذا القطاع

وهجرة الكوادر السياحية المهنية للمواقع الاثرية والمتاحف ونهب وتدمير المواقع الاثرية اثناء الغزو الامريكي ومن ثم احتلال داعش للمناطق الاثرية تعتبر من اهم الاسباب والمعوقات والتحديات التي تواجه القطاع السياحي في العراق.

المبحث الرابع

استراتيجية صناعة السياحة في العراق

أولا – استراتيجية السياحة في العراق :

(تلعب السياحة دوراً مهماً في اقتصاديات الدول وتحتل مكان مرموقا واهتماما عالميا في جانب الحكومات والخبراء حيث الاصرار على ان الدولة التي اخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيما تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الايرادات السياحية من النقد الاجنبي التي ينفقها السائحون خلال اقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية.

وتسهم السياحة في ايجاد فرص عمل وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة سوى كانت اهلية او حكومية والعمل في الفنادق ومجال السياحة توفر عمالة وطنية وتسهم في ازالة الضغط على القطاع الحكومي حيث توفر فرص عمل للشباب وتؤدي بالتالي الى زيادة العمل والانتاج).

تستند السياحة في العراق إلى المقومات نفسها التي تقوم عليها هذه الصناعة في بلدان العالم الأخرى، وهي العناصر الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها، لكن ما يميز العراق هو امتداد الإرث الحضاري في عمق التاريخ البشري ممثلا بالموروث المعرفي والعلمي والمعماري وقيام اقدم الحضارات فيه والتي لا تقتصر على بقعة معينة من هذه البلاد التي عرفت ببلاد ما بين النهرين، أو بلاد الرافدين.

إنَّ إطلاق صناعة سياحية في العراق لابد أن يكون أحد أبرز عناصر الاستراتيجية الجديدة تعتمد البنى التحتية الرصينة كونها الأرضية التي سيبني عليها أي خطة سياحية.

(جودة ، ٢٠٠٥ : ٢٥)

أن أهم الأفكار التي تعتمدها استراتيجية السياحة في العراق هي:

١. إعادة تأهيل المشاريع السياحية الحالية المختلطة، والخاصة.

٢. تأهيل المواقع الدينية وتوفير مستلزمات الراحة للزوار من إقامة ووضع امني مستقر.

٣. العمل على تأهيل وصيانة المتاحف والمواقع الاثارية وتوفير مستلزمات وصول السياح لها بأمان وطمأنينة

٤. متابعة تطوير العمل السياحي وفق احدث الصيغ والتنسيق العالي بين هيئة السياحة العامة والقطاع الخاص والمحلي والخارجي .

٥. خلق كوادر إدارية سياحية من خلال إرسال البعثات إلى خارج البلد للاطلاع على ما حولنا من تطور ونهوض في مجال السياحة ومواكبة تكنولوجيا العصر الحديث .

٦. إنشاء إعلام سياحي علمي يقوم بدوره المحلي والاقليمي والدولي والترويج للسياحة .

٧. تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال لإقامة مرافق سياحية .

٨. إقامة طرق مواصلات حديثة وفق المعايير الدولية للوصول إلى المواقع السياحية وإيجاد أفضل الخدمات للسواح (المشهداني : ٧٥).

وفي مجال التنمية السياحية فهي ابرز أهداف التنمية العامة التي تتطلب إنشاء وزارة للسياحة كما في جميع دول العالم التي تعتمد على صناعة السياحة كمصدر من مصادر دخلها القومي والعمل على إنشاء وتشجيع قيام الاستثمارات والمشروعات السياحية من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين وتشجيعهم وإعفائهم من الرسوم الضريبية أن ذلك سوف يسهم في انتعاش السياحة وبالتالي تكون هناك تنمية وصناعة حقيقية للسياحة ومن ثم سوف تسهم هذه التنمية في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس المال الأجنبية والعملات الصعبة في المشاريع الاستثمارية وبالتالي سوف تسهم هذه الأموال في منافع اقتصادية مع السياحة وتعمل هذه المشاريع على توفير فرص عمل جديدة مما يؤدي الى رفع مستوى الدخل والرفاهية لشرائح واسعة من المجتمع وسوف تسهم في القضاء على البطالة وتخفف من الضغط على الطلب المتزايد في التعيينات على مؤسسات الدولة الأخرى أن زيادة الفرص الاستثمارية

المربحة تؤدي الى النهوض بالواقع السياحي ، وتوفر مبالغ كبيرة من الأموال الدولة . (عليوي ٢٠٠٨ : ٢٥).

إنَّ استراتيجية الدولة للتنمية الوطنية من عام ٢٠٠٥ الى الان لم تعطي اي اهمية تذكر لإعادة وتأهيل المنشآت السياحية والثقافية والاثرية على الرغم من اهمية هذا القطاع الاستراتيجي, وكانت كل الخطط الحكومية هدفها الاول اعادة تأهيل البنى التحتية للقطاع النفطي والطاقة والخدمات الاساسية. (طارق: ٢٠١٣: ٣٥).

إنَّ واجب الحكومة العراقية هو وضع استراتيجية ورسم خطط وبرامج رقابية على القطاع السياحي لأنه يشكل مردود اقتصادي كبير للدولة, والعمل على تأهيل المرافق السياحية وتأمين مخصصات مالية للانشطة السياحية والثقافية والاثرية وانشاء طرق حديثة تربط المواقع السياحية مع بعضها وتأهيل المنشآت التي تضررت نتيجة الارهاب والحروب. اضافة الى ذلك, العمل على تشجيع الاستثمار في انشاء المرافق السياحية وتقديم تسهيلات للمستثمرين على سبيل المثال اعفائهم من الضرائب وتقديم لهم الامتيازات التي جاء بها قانون الاستثمار العراقي الجديد والذي اعطى فرص جديدة لمساهمة الدولة في انشاء المشاريع الخدمية وتأهيل البنى التحتية في البلد ويعد القطاع السياحي رائدًا في خلق هذا التمازج مع باقي الفروع والانشطة الاقتصادية. (طارق: ٤٠)

ثانيا – التسوق السياحي :

يعد التسويق احد العلوم النوعية لعلم السياحة وهو يؤدي دورا كبيرا في اقتصاديات الدول مهما بلغت درجة تقدمها وتبقى شركات السفر والسياحة وسيلة هامة لتسويق الفعاليات السياحية أو تحويل الفعالية الى سلعة مغرية للسائح حسب الرغبة والحاجة ، إذ تؤدي شركات السفر والسياحة دورا كبيرا في التنشيط السياحي في أي بلد ، لما تقوم به من إيصال الوفود والسياح الى المواقع السياحية والترويج لها والتعريف بها عبر إقامة العلاقات المتبادلة مع شركات السفر والسياحة الأجنبية ولما يدره هذا النشاط من إيرادات مالية كبيرة تدعم التدخل القومي .

ويعد هذا الجزء من القطاع الخاص في العراق مجالا خصبًا للاستثمار المالي وللعوائد الاقتصادية التي يجلبها ، لما يتميز به العراق من مرافق سياحية متنوعة وغزيرة .

إنَّ توقف بعض شركات السفر والسياحة منذ عام ١٩٨٠ ولحد الان نتيجة ظروف العراق السياسية وظاهرة الحد من سفر العراقيين وكذلك عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاني منه العراق ساهم بشكل او باخر من تدهور الواقع السياحي في العراق. (المشهداني : ٢١٠)

إنَّ تقصير الجانب الاعلامي والترويجي واضحا اذ يفترض ان تقوم السفارات والقنصليات العراقية في الخارج بالترويج للسياحة في العراق وتعمل على نشر اعلانات تشجيع وتروج للسياحة في العراق وتدعو مستثمرين للاستثمار في العراق ولاسيما في المدن التي تتمتع في استقرار امني من اجل تطوير البنى التحتية للسياحة والقضاء على البطالة في تلك المدن حيث يولد العمل لدى سكان هذه المدن استقرار نفسي يسهم في بناء المجتمع وتطويره.

إنَّ تنظيم عمل ونشاط هذه الشركات هو من مسؤولية رابطة مكاتب السفر والسياحية . ان دور رابطة مكاتب السفر والسياحة في العراق دور مهم بالنسبة للشركات المنظمة تحت لوائها لكونها الجهة المسؤولة عن حل المشكلات والمعوقات التي تواجه هذه الشركات، كما تؤدي دورا مهما في خلق التواصل بين شركات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية بالشأن السياحي لخلق صيغة أفضل في التعامل وتحسين دور أداء هذه الشركات من حيث توفير الإجراءات القانونية والتشريعات التي تدعم عملها لتؤدي دورها المطلوب في خلق سياحة متطورة . (عبد الرزاق : ٥٥)

أما على صعيد تنمية وتطوير العاملين في هذه الشركات فإن الرابطة تقوم بتنظيم دورات تدريبية مثل دورات تطويرية للمدراء المفوضين للشركات ودورات للإدلاء السياحيين ودورات القطع التذاكر والحجوزات ، كما تحرص إدارة الرابطة ولو بصفة غير رسمية على المشاركة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية والعربية المعنية بالسياحة وسبل تطور العمل فيها وعن طريق ملاحظة عمل ونشاط هذه الشركات نجد

هيمنة إدارة وتنظيم وتنفيذ المجاميع السياحية ومن ثم تحرم الشركات من حرية المنافسة المطلقة فيما بينها وتهميش دور الرابطة. (المشهداني :٢١٩)

رؤية مستقبلية لسياسة سياحية في العراق:

إنَّ غياب السياسة السياحية الوطنية وعدم وضوح رؤية الاهداف السياحية على حقيقتها ادت هذه العوامل الى اختلال واضطراب في رؤية الاهداف السياحية ومن هذه العوامل:

اولًا: ضعف تنمية الموارد السياحية والبشرية وضعف امكانياتها المادية.

ثانيًا: الاختلال في معدلات النمو السياحي.

ثالثًا: ضعف الجانب التنظيمي والمؤسسي للقطاع السياحي.

رابعًا: ضعف الخدمات والتسهيلات السياحية.

خامسًا: عدم وجود تنظيم وتنسيق بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الاخرى في ظل غياب التنسيق بين القطاع السياحي والقطاعات الاخرى.

سادسًا: ضعف التنمية المستدامة والمتوازنة على مستوى الاقاليم او مستوى الاماكن السياحية الموجودة في كل البلاد.

سابعًا: ضعف الجانب التسويقي والمعلوماتي في دراسة الاسواق السياحية.

ثامنًا: اختلال في دور الدولة الرقابي والمحفز على مستوى القطاع العام والخاص والمختلط.

أن هذه العوامل تقع على عاتق صانعي القرار في العمل لإعادة هيكلية القطاع السياحي في البلد ورسم سياسات سياحية وطنية شاملة على اسس صحيحة واهداف واقعية.

(الانصاري: ٢٠١٨: ٢٠)

ولكي يتم اعادة وهيكلة السياحة في العراق بشكل صحيح يجب اخذ بعين الاعتبار المستجدات والتطورات في ادارة جديدة للنظام السياسي والاقتصادي العراقي وان تكون هناك سياسة سياحية شاملة ومناسبة ومرتبطة مع السوق العالمي وعلى النظام السياسي العراقي بكل اجهزته الرسمية وغير الرسمية وكلًا حسب اختصاصه اخذ الخطوات

التالية وهي بمثابة اهداف ووسائل جديدة لصانعي القرار السياسي وواضعي السياسة السياحية وهي كما يلي:

اولًا: تغيير النظرة الجزئية الى النشاط السياحي الى نظرة شاملة ومؤثرة وان تُزال كل التعقيدات والفساد في كل القرارات الغير مدروسة الحكومية بحيث يصبح القطاع السياحي مجالًا خصبًا لاثراء العراق ويعمل على تحقيق الرخاء للمواطنين.

ثانيًا: النظر في الامكانيات المالية المحتملة من اجل تعبئتها بقصد تحقيق الاهداف المرسومة لها على ان لا تكون نظرة احادية البعد بل شاملة وهذا يتطلب ما يلي:

- نظرة عينية ومالية لكافة الموارد المتاحة للتنمية السياحية سواء كانت موارد بشرية, سياحية(مقومات الانتاج السياحي) وموارد مالية لازمة لتعبئة الموارد المذكورة.
- نظرة تنظيمية للاطار التنظيمي لتعبئة الموارد لان غياب التنظيم الغير مناسب والعشوائي يودي الى تبديد كل الموارد المتاحة.

ثالثًا: العمل على تحديد الاهداف السياحية السياسية لكي تكون مرشدًا لهذه السياسة بأتجاه طريق العمل السياحي الصحيح وان تتضمن الاهداف القومية اهدافًا اقتصادية واهداف اجتماعية وبيئية وسياسية وثقافية وفنية وان تقسم الى اهداف طويل المدى واخرى قصيرة المدى واهداف متوسطة المدى حسب متطلبات المرحلة الراهنة ومستقبلها وان تحدد الاهداف حسب الاولويات التالية:

أ- العمل على رفع معدل النمو السياحي في العراق من خلال دعم المتغيرات الاقتصادية نحو تحقيق التنمية الوطنية الشاملة من خلال زيادة الدخل السياحي مع الزيادة المتوقعة للوافدين الزوار عن طريق تكرار الزيارات السياحية ورفع مستوى نوعية السائح وزيادة معدل اقامته وانفاقه اليومي من خلال دراسة السوق السياحية والعمل على معرفة جنسيات وثقافات ودوافع الزوار القادمين الى العراق. والبيانات تؤكد وخاصة بعد عام ٢٠٠٨ ان السياحة الدينية كانت تتصدر كافة الانماط السياحية واثبتت ان هذا النمط من السياحة كان هو الرائد بالمقارنة مع الانماط الاخرى حتى في فترات الارهاب والازمات والحروب.

واخذ بنظر الاعتبار على تقديم التسهيلات للزوار او السياح من ناحية الدخول (الفيزا) اضافة الى تطوير النقل البري والجوي والنهري وربط المدن العراقية مع بعضها وصيانة وتطوير البنى التحتية للمطارات وسكك الحديد لانها تعتبر وسيلة اقتصادية فعالة في اغلب الدول المتقدمة سياحيًا.

ب- الاهتمام في السياحة الداخلية والعمل على توفير كل مستلزمات تطويرها لأنها النواة الاساسية للسياحة العالمية حيث يكون هذا الاهتمام سببًا في رفع معنويات الفرد العراقي من خلال توفير كل مستلزمات الخدمات السياحية واماكن الراحة والترفيه مع اخذ بنظر الاعتبار الجودة والسعر المناسب والتقاليد والعادات والمفاهيم الدينية.

ج- اعادة تأهيل وصيانة المناطق التاريخية والحضارية وحماية كافة الموارد الطبيعية من التلوث نتيجة الحروب والارهاب على ان يكون هناك تنسيق بين وزارة السياحة وهيئة السياحة ودائرة الاثار والتراث, والعمل على حماية الارث الطبيعي واقامة مجمعات طبيعية والتي تعتبر احد الوسائل الكفيلة في محاربة الفقر وبالتالي تأكيد حق الاجيال القادمة من التمتع بالتراث الحضاري والموارد الطبيعية التي تعتبر من اهم اسباب جذب السياح بالعراق.

د- اعطاء القطاعات الثلاثة (العام والمختلط والخاص) الحرية في اخذ دوره في التنمية السياحية وفقًا لضوابط يصنعها التشريع مع تحديد سلطة الدولة في توجيه عناصر الصناعة السياحية والاشراف عليها لضمان سير العمل السياحي من خلال تحقيق استقرار البيئة السياسية والاقتصادية بما يمتلكه من ادوات قيادية, تشريعية وتنفيذية يمكن ان يكون دورها مركزي ومساند من حيث تحديد التوجيهات العامة للسياسة السياحية ثم تُحدد بعض السياسات الدقيقة لدفع النشاط السياحي بإتجاه معين وعدم مزاحمة القطاع الخاص في نشاطاته.

هـ- تهيئة واعداد كوادر سياحية مهنية في القطاع السياحي من خلال السياسات المناسبة والتدريب والتعليم لكي تضمن كفاءة الانتاج السياحي.

و- اعداد الدراسات والبحوث حول المرحلة الحالية والمستجدات على الساحة الاقليمية والدولية والمحلية لكي نتجاوز كل الانحرافات التي تشكو منها صناعة السياحة في العراق, والتي كان سببًا في جعل هذا القطاع متخلفًا ومنسيًا على خارطة الدول السياحية, على ان يكون هناك تعاون بين متخصصين واكاديميين مهتمين في صناعة السياحة.

واخيرًا, يجب على الحكومة العراقية الحرص على ان تكون سياساتها السياحية مركزة وواضحة والنتيجة المنطقية انه سيعود عليها بخطة مثالية من خلال تعريف وتقديم العراق كمقصد سياحي, ليس هذا فحسب بل انه سيسهم هذا التطور بتطوير الجانب التجاري من ناحية والجانب الثقافي من ناحية اخرى مما يؤدي الى جذب المستثمرين وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل اكبر.

ثالثا – استفتاء البحث :

١.الفقرات التي تقيس اهداف البحث :

ت	الفقرات
١	الفقرات السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوطنية والاعتزاز بالوطن وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تعززه من أشكال التالف والتعارف .
٢	السياح الذين يدخلون البلد يساهمون في نقل ثقافات ونشر المفاهيم المدنية .
٣	السياحة تساهم في توفير رؤوس الأموال الأجنبية والعملات الصعبة وتعمل للقضاء على البطالة .
٤	السياحة تسهم في تخفيف الضغط والطلب المتزايد على التعيينات في مؤسسات الدولة عن طريق توفيرها لفرص العمل للعاطلين .
٥	السياحة تشجع الاستثمارات الاجنبية وجذب رؤوس الأموال لإقامة المرافق السياحية
٦	السياحة تساهم في توفير الفرص لتعريف الغرب والعالم في حضارة

	العراق وتاريخه .
٧	السياحة تقود إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر مع السائحين وبين أفراد المجتمع .
٨	السياحة نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة فتؤثر بها سلبا وإيجابية لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح وأفراد المجتمع المضيف .
٩	السياحة تساهم في نقل الثقافات الشاذة والغريبة عن مجتمعاتنا العربية .
١٠	السياحة تسهم في كسب المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من السائحين لدول القادمين اليها مثل اللغة والافكار السلمية .

٢- الوسائل الاحصائية:

اعتمدنا في البحث على تحليل بيانات الاستمارة على استخراج الوزن المئوي لإجابات المبحوثين مستخدمين قانون النسبة المئوية

الجزء

100 X

الكل

اي

النسبة المئوية تساوي عدد الذين اجابوا بنعم

١٠٠ X

العدد الكلي

٣. نتائج فقرات البحث :

فيما يلي جدول يوضح نتائج الفقرات حسب الوزن المئوي.

ت	الفقرات	الوزن المئوي
١	السياحة تسهم في تخفيف الضغط والطلب المتزايد على التعيينات في مؤسسات الدولة عن طريق توفيرها لفرص العمل للعاطلين .	%١٠٠
٢	السياحة تشجع الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال الإقامة المرافق السياحية.	%٩٨
٣	السياحة تساهم في توفير رؤوس الأموال الأجنبية والعملات الصعبة وتعمل للقضاء على البطالة .	%٩٦
٤	السياح الذين يدخلون البلد يساهمون في نقل ثقافات ونشر المفاهيم المدنية.	%٩٥
٥	السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوطنية والاعتزاز بالوطن وتساهم بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تعززه من أشكال التالف والتعارف .	%٩٣
٦	السياحة تسهم في كسب المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من السائحين لدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة .	%٩٠
٧	السياحة نشاط أنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة فتؤثر بها سلبا وإيجابا لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح وأفراد المجتمع المضيف .	%٨٥
٨	السياحة تقود إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر مع السائحين وبين افراد المجتمع .	%٨٠
٩	السياحة تساهم في توفير الفرص لتعريف الغرب والعالم في حضارة العراق وتاريخه .	%٧٥
١٠	السياحة تساهم في نقل الثقافات الشاذة والغريبة عن مجتمعاتنا العربية .	%٤٨

الاستنتاجات :

١. تبين أن الترويج كوسيلة أساسية في زيادة المبيعات المنظمة تكاد أن تكون شبه معدومة في المجالات السياحية .

٢. عدم مواكبة الادارات السياحية للتطورات والتقنيات الحديثة في دول العالم ومحاولة استخدامها في زيادة الطلب .

٣. لم تهتم الإدارات السياحية بدراسة المستهلك وواقعه للشراء او خصوصياته وانما اكتفت بعرض منتجاتها بأي وسيلة ترويجية من دون الاهتمام برغبة المستهلك .

٤. ان غياب الرؤية الواضحة للاهداف السياحية في ظل غياب السياسة السياحية الشاملة في العراق على مدار كل السنين المنصرمة ساعدت في خلق العديد من الاختلالات في القطاع السياحي مما ساهم في تعطيل الموارد السياحية سواء كانت بشرية او مادية وأثر بشكل كبير على دور السياحة الداعمة للاقتصاد العراقي ومن ثم ساهم بإضعاف اثره التحريض التراكمي (المضاعف السياحي) على باقي القطاعات.

٥- قصور في التشريعات والقوانين التي تساهم في تحفيز القطاع المحلي الخاص العربي والاجنبي للاستثمار في العراق وعدم وجود مناخ ملائم للاستثمار في العراق كان بسبب فساد الحكومات المتعاقبة ناهيك عن عدم الاستقرار الامني وضعف الجهاز المصرفي في تقديم التسهيلات الائتمانية وسوء سياسة توجيه المستثمر نحو اكثر القطاعات فائدة اجتماعيًا واقتصاديًا للبلد في ظل سوء توزيع المشاريع التنموية بين المناطق والاقاليم ذات الميزة السياحية.

التوصيات :

١. تحديد واختيار السياسة الشاملة والملائمة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي بالتالي تعكس مكانة السياحة كقطاع انتاجي يساهم في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في العراق.

٢. التركيز والبحث في عملية خلق كوادر ادارية سياحية من خلال ارسال البعثات الى خارج البلد للاطلاع على ما حولنا من تطور ونهوض في مجال السياحة ومواكبة تكنولوجيا العصر الحديث .

٣. وضع ميزانية للترويج وتهيئة خطة لفترات محددة لعرض المنتجات بصورة مناسبة .

٤. التوسع في مجالات الدراسة كأن يكون هناك قسم لدراسة السياحة او خاص بالسياحة في معهد الإدارة ؛ لأن وجود قسم السياحة في كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية غير كافي فلابد من وجود مجالات واسعة الأفق لخلق سياحة متطورة .

٥. فتح مراكز معلوماتية سياحية عند المناطق الحدودية سواء كانت برية او جوية او بحرية, وحتى في داخل المدن او في المراكز البعيدة عن المدن.

٦. تقديم التسهيلات في اجراءات (الفيزا) او التفتيش الكمركي او الاجراءات الصحية والنقدية.

٧. تغيير في انماط السياحة وعدم التركيز على نمط السياحة الدينية فقط فمن الممكن ادخال انماط اخرى من السياحة مثل السياحة الاثرية والسياحة الصحراوية والعلاجية والمؤتمرات والصناعات الفلكلورية, اي تغيير في شكل العرض السياحي.

٨. اعادة النظر في كل التشريعات السياحية وتعديلها بما يضمن هذا التعديل المطلوب احداثه التلائم مع النصوص القانونية والعمل على اصدار قانون السياحة الاساس الذي يتضمن تنظيمًا شاملًا لكل العمل السياحي, واصدار قانون استخدام الاراضي الذي يمنع مستقبلًا النمو العشوائي وحسن استخدام الاراضي وخاصةً الاراضي المطلة على الانهار, وكذلك الاهتمام في مناطق الاهوار والحفاظ على التوازن بين السياحة والبيئة من خلال استدامة الموارد السياحية وحفظ حق الاجيال القادمة والحالية للتمتع بها.

المصادر :

١. د. الانصاري, رؤوف (٢٠١٨) القطاع السياحي بالعراق, شبكة النبأ, www.iasj.net

٢. البكري, علاء الدين (١٩٧٢) السياحة في العراق, مطبعة ثنيان, بغداد.

٣. الحوري, مثنى طه , (٢٠٠٠) عوامل تقيد الطلب السياحي عن المنتجعات الجبلية خلال فصل الشتاء , ودراسة النظرية التجريبية , مقبول للنشر , كلية الادارة والاقتصاد, الجزائر.

٤.الطائي, حميد, (٢٠٠١), اصول صناعة السياحة, الوراق للنشر, عمان – الاردن.

٥. العزاوي ، مجيد حميد ، (٢٠٠٣) مستقبل السياحة الوافدة الى العراق واثرها على الموارد الاقتصادية ، رسالة غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد.

٦. ابو رباح ، عبد الرحمن ، (١٩٧٦)" اثر السياحة الدولية على التطور الاقتصادي للبلدان النامية " ، عمان, الاردن.

٧. ابو رحمة ، مروان وآخرون ، (٢٠٠١)" ادارة المنشآت السياحية " ، دار البركة ، عمان ، الاردن.

٨. توفيق ، ماهر عبد العزيز ، (١٩٩٧) " صناعة السياحة " دار زهران للنشر, الاردن.

٩. دنيا طارق, (٢٠١٣) الاهمية الاقتصادية للسياحة الدينية, كلية العلوم الاقتصادية, بغداد, العدد ٣٥.

١٠. د . علي سليمان المشهداني ،(٢٠٠٠ –٢٠٠١), التشريعات السياحية والفندقية في العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ،

١١. عبد الرزاق هوبي محمد ، (١٩٨٩) " التشريعات في ادارة الاوقاف " ، بغداد ، العراق.

١٢. عليوي, هادي حسن, (٢٠٠٨), استراتيجية السياحة في العراق, منتدى السياحة العالمي.

١٣. د . لطفي حميد جودة ، (٢٠٠٥) , " صناعة السياحة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول " ، المؤتمر العلمي الأول لوزارة السياحة والآثار ، بغداد ، تشرين الثاني.

١٤. السياحة في العراق ، شدوان مهدي يوسف.

http : // swideg – aGbblog ????? Geographgeography / archive

١٥. مكتب الاستشارات الادارية والاقتصادية والاحصائية , (١٩٩٢) كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, بغداد.

١٦.بحث منشور على الرابط التالي: (www.muhtwa.com)